



إتفاقية تقديم خدمة التحصيل الإلكتروني للمعاملات التي تتم عبر الشبكة الدولية (الإنترنت) وتطبيقات الهاتف المحمول

أله في يوم الموافق / 20 دررت هذه الاتفاقية بين كل من :-

أولاً:

شركة باي سكاي مصر لحلول التكنولوجيا ش.م.م سجل تجاري رقم 104170 ومركزها الرئيسي فيلا 41 - بنفسج 1 - التجمع الأول - القاهرة الجديدة - القاهرة.

ويمثلها في التوقيع على هذا العقد:

..... السيد/
..... بصفته/
(ويشار إليها فيما يلي في هذا العقد بـ"الطرف الأول")

ثانياً:

..... شركة:
..... والائن مقرها في:
..... نوع النشاط:
..... رقم البطاقة الضريبية (إن وجدت):
..... رقم السجل التجاري (إن وجد):
..... الموقع الإلكتروني - Website:
..... Company IP Address:
..... البريد الإلكتروني:
..... التاريخ المقترن تقديم الخدمة:
..... ويمثلها في التوقيع على هذا العقد:
..... السيد/
..... بصفته/
..... البريد الإلكتروني /
(ويشار إليها فيما يلي في هذا العقد بـ"الطرف الثاني")

تعهيد

يعتبر التمهيد السابق جزءا لا يتجزأ من هذه الاتفاقية ومتهمها له ومفسرا لأحكامه وتشمل كلية (العقد) فيما يلي كافة الملحق المرفق به والموقعة من الطرفين والتي تعتبر جزءا لا يتجزأ منه ومحكمها له

البند الأول: موضوع التعاقد

بموجب هذه الاتفاقية يقوم الطرف الأول بتقديم وتسهيل خدمة الدفع والتحصيل الإلكتروني بإستخدام البطاقات الإلكترونية المسماحة التعامل بها (فيزا وماستر카رد) وذلك كي يتمكن العملاء من شراء منتجات أو خدمات الطرف الثاني من خلال الصفحة الخاصة به علي شبكة الانترنت أو من خلال تطبيقات الهاتف المحمول، علي أن تطبق الشروط والأحكام الخاصة تلك الخدمات والموجودة علي صفحة الناير.

البند الثاني: شروط تقديم الخدمة

1 - يقوم الطرف الأول بتوفير الخدمة اعتبارا من التاريخ المقترن لبدء الخدمة في هذه الاتفاقية ووفقا للشروط والبنود المذكورة في هذه الاتفاقية.

2 - يقر الطرف الثاني بأن اسم المستخدم وكلمة المرور تعبر وسائل تعريف تحدد هوية المستخدم وأن أي عمليات يتم تنفيذها باستخدام هذه الوسائل تعتبر صادرة من الطرف الثاني وهو مسؤولا عن جميع العمليات التي يتم تنفيذها باستخدام وسائل التعريف الخاصة به وهو مسؤولا عن أي تغير أو فقدان أو انتقال أي من تلك الوسائل إلى الغير حتى الوقت الذي يتمكّن فيه الطرف الأول من وقف الخدمة واسترداد تلك الوسائل.

3 - يقوم الطرف الأول بتوفير الخدمات اللازمة لفترة الاختبار والتقييم اعتبارا من التاريخ المقترن لبدء الخدمة.

4 - أي تواريخ يقوم الطرف الأول بالإعلان عنها لتقديم الخدمات هي تواريخ تقريرية فقط ولا يتتحمل أي مسؤولية تأثير مهمها كان سبباً بها.

5 - الطرف الثاني هو شركة مسؤولة مسؤولية كاملة شاملة عن ما يصدر منه من أفعاله ويدين للطرف الأول الرجوع عليه مباشرة في حالة صدور أعمال من قبل الطرف الثاني تعد مخالفة لبنود التعاقد أو مخالفة لأحكام القانون العام أو أدت إلى حدوث خسائر.

6 - الطرف الأول غير مسؤول عن التأكد من مدى أدقية مستخدم بطاقة الفيزا والماستر카رد في استخدامها وتقع هذه المسؤلية على الطرف الثاني.

البند الثالث: مصاريف تقديم الخدمة

مصاريف تقديم الخدمة (تحصلمرة واحدة)
مصاريف التجديد السنوي (تدفع مقدماً)
عمولة التحصيل عن كل عملية
مصاريف التشغيل عن كل عملية
رسوم العمليات المرجعة
مصاريف التحويل

تم التسوية المالية عند طلب الطرف الثاني لها في خلال ثلاثة أيام عمل من تاريخ المطالبة على أن تكون هذه المطالبة بعد مرور عدد أيام من تاريخ هذه العمليات ويتم تحويل هذه الأموال المحصلة بعد فصم العمولة المستحقة وضم مصاريف التحويل الخاصه بالطرف الأول على الدساب البنكي المتطرق عليه لدى بنك باسم دساب رقم العملة يتم التحفظ على مبلغ وقده في حساب العميل لدى الشركة كتأمين للعمليات، ويتم رده للعميل في حالة إنهاء التعاقد وبعد مدة 3 أشهر من تاريخ إنتهاء التعاقد (لضمان عدم ورود إلتزامات على آخر مجموعة عمليات).

البند الرابع: عمليات رد المبالغ (Refunds)

يقوم الطرف الثاني بالقيام بعمليات رد المبالغ التي سبق خصمها على عميله "حاملي بطاقة الفيزا أو الماستر كارد" عن طريقه باستخدمام كود التعريف وكلمة السر الممنوحة له عن طريق الطرف الأول وبكون مسؤولاً مسؤولية كاملة عن أي استخدام لكود التعريف وكلمة السر في كافة هذه العمليات على أن يتم رد المبالغ في نفس رقم البطاقة التي سبق استخدامها وبنفس القيمة أو أقل.

البند الخامس: إساءة استخدام الخدمة

1 - يحق للطرف الأول إيقاف أو إنهاء حق استخدام الطرف الثاني للخدمة - موضوع هذه الاتفاقية - إذا قام الطرف الثاني أو بدا للطرف الأول أن الطرف الثاني إنهاك أي من شروط وبنود هذه الاتفاقية بما في ذلك تقديمها لمعلومات خاطئة في هذه الاتفاقية أو أي إساءة في استخدام الخدمة.

2 - يثبت للطرف الأول الحق في إنهاء التعاقد مع الطرف الثاني في حالة تزايد عمليات التزوير(Fraud) والتي ينتج عنها خسائر مالية ويحق للطرف الأول مطالبة الطرف الثاني عن أي خسائر مالية تنتج عن هذا وخصمها بشكل مباشر من حساب الطرف الثاني لدى الطرف الأول دون الرجوع اليه.

البند السادس: إيقاف الخدمة مؤقتاً

يمكن للطرف الأول (بناءً على تعليمات بنك التحصيل) من وقت إلى آخر أن يوقف مؤقتا بعض أو كل الخدمات التي يقدمها وذلك لإجراء عمليات صيانة روتينية ويتم إبلاغ الطرف الثاني في هذه الحالة.

البند السابع: التزامات الطرف الثاني

بالإضافة إلى التزامات الطرف الثاني المذكورة خلال هذه الاتفاقية وفي أي بند من بنودها، يلتزم ويتهدد الطرف الثاني بالاتي:

1 - يلتزم الطرف الثاني بتقديم الخدمة التي صاحب البطاقة بدون تعليمه اي زياده نظره هذه الخدمة على أسعارها المحددة الأسارية لديه للعملاء الذين يصلون على هده الخدمة بدون استخدام البطاقات الائتمانية.

2 - يلتزم الطرف الثاني بإرسال مستند إلكتروني (e-mail) لعميله بعد إتمام عملية السداد وبعد ذلك المستند بمثابة إقرار من الطرف الثاني يقيد سداد المبالغ من قبل عميله.

3 - يلتزم الطرف الثاني بعدم استخدام الخدمة بأى طريقة من شأنها الإخلال بالقانون أو النظام العام أو تعریض الطرف الأول لای مساعدة قانونية، وكذا بعدم استخدام الخدمة في أي شيء يراه الطرف الأول غير مقبول.

4 - يلتزم الطرف الثاني بإذن الطرف الأول فوراً بأى تغيير أو تعديل في الموقع الإلكتروني او في الـ IP Address او في الـ الخاص به على شبكة الإنترنت والمذكور به هذه الاتفاقية والطرف الأول غير مسئول عن اي مشكل تحدث في عمليات التحصيل الإلكتروني يسبب هذا التغيير.

5 - في حالة اعراض أحد العملاء الطرف الثاني على احدي الحركات التي تهت، يتم مخاطبة الطرف الثاني للحصول على صور المستندات المؤيدة وتقديم البيانات الخاصة بالخدمة/السلعة خلال(3) أيام من تاريخ طلب الطرف الأول المستندات وفقاً لقواعد المنظمة لذلك من الهيئات الدولية على أن تتضمن هذه المستندات صوره من النسخة الإلكترونية (E-Log) لإشعار البيع وبيان الطبيعة والجودة والرسائل للعميل لاتمام الشراء بنجاح ومستند اثبات تسليم المنتج للعميل (وفقاً وظيفة الخدمة/السلعة) الحالات خدمات التوصيل وبيان الطرف الثاني تلك التعاملات، وفي حالة اذا تأثر الطرف الثاني عن تهريم كافة المستندات الدالة على حصول العميل على الخدمة/السلعة خلال المدة المذكورة او عدم كفاية المستندات وفقاً وقواعد المعيقات الدولية فسيتم حصم المبالغ المرتدة من التحصيل على حساب التحصيل الخاص بالطرف الثاني لدى الطرف الأول.

البند التاسع : مدة الاتفاقية

مدة هذه الاتفاقية سنه ميلادية كاملة تبدأ من تاريخ توقيع الطرفين عليها في/. وتجدد تلقائياً لمدة أو لعدد أخرى مماثلة - ما لم يفصل أحد الطرفين للطرف الآخر عن رغبته في عدم تجديدها بموجب إخطار كتابي مسبق قبل ميعاد انتهاء مدة الاتفاقية سواء الأصلية أو المتجدد بشهر على الأقل.

البند العاشر : إنهاء وتعديل الاتفاقية

1 - يستمر الطرف الاول في توفير الخدمة للطرف الثاني حتى انتهاء آخر يوم في هذه الاتفاقية، وسيتوقف الطرف الاول عن توفير الخدمة للطرف الثاني بعد انتهاء مدة هذه الاتفاقية وعلى أن يقوم الطرف الثاني بسداد جميع المبالغ المستحقة عليه إلى الطرف الاول قبل آخر يوم عمل بهذه الاتفاقية.

2 - يحتفظ الطرف الاول بحقه في تعديل احكام وشروط هذه الاتفاقية في أي وقت وسوف يبلغ الطرف الثاني بهذه التعديلات (كتابياً أو الكترونياً) على عنوانه أو بريده الإلكتروني ثابت لدى الطرف الاول، ويعتبر الطرف الثاني في استعماله هذه الخدمة بهذه الطريقة تعديلات من جانب الطرف الاول - دون قيامها بإخطاره كتابياً بما يغير اعتراضه على كل أو بعض التعديلات- هو قبوله منه بتلك التعديلات.

البند الحادي عشر : سرية بيانات العملاء

1 - يتلزم الطرف الثاني بالحفاظ على سرية جميع البيانات المتبادلة بينه وبين الطرف الاول وعدم الإفصاح عنها لأى طرف آخر سواء أثناء التعاقد أو بعد انتهائه - لمدة سنة على الأقل- إلا بعد الحصول على تصريح كتابي رسمي بذلك من الطرف الاول.

2 - في ضوء أن هذه الخدمة تتم من خلال الصفة الخاصة بالطرف الثاني على شبكة الانترنت او تطبيقات الهاتف المحمول الخاص به والطرف الاول غير مسؤول عن كشف سرية البيانات التي قد تحدث نتيجة سوء استخدام الطرف الثاني أو إذا تم ذلك عن طريق عمليات الفرقنة، كما أن يكون الطرف الاول مسؤولاً عن أي خسارة أو ضرر أو تكاليف أو مصاريف مماها كانت قد تكبدها الطرف الثاني نتيجة لأى إخلال بهذا البند.

البند الثاني عشر : استبعاد المسئولية

من المعلوم لدى الطرفين أن هناك أوجه قصور فنية راهنة وقد قادمة على استخدام الخدمات الإلكترونية البنكية (بما في ذلك الإنترن트) وأن استمرارية وعدم انقطاع هذه الخدمة المصرية يعتمد على توظيف التكنولوجيا والقىود القائمة على استخدامها، ولعليه بموجب هذا فإن الطرف الثاني يعفي الطرف الاول من أية مسؤولية في حالة عدم التمكن من استخدام هذه الخدمة لأى سبب خارج عن إرادة الطرف الاول؛ كما انه لن يكون مسؤولاً عن أي خسارة أو ضرر أو تكاليف أو مصاريف مهما كانت قد تكبدها الطرف الثاني نتيجة لذلك.

البند الثالث عشر : المراسلات والإخطارات

يتم إرسال أي إخطار أو طلب أو أية مراسلات إلى الطرف الثاني على عنوانه الثابت بسجلات الطرف الاول والذين يصدر هذه الاتفاقية، وتغيير كافة مراسلات الطرف الاول قد سلمت للطرف الثاني بمفرد إرسالها بالبريد العادي او الإلكتروني على آخر عنوان له ثابت بسجلات الطرف الأول وتكون منتبطة لتلارها تجاهها.

البند الرابع عشر : المحاكم والقانون الواجب التطبيق وعدد نسخ الاتفاقية

1 - تخضع هذه الاتفاقية لقواعد وأحكام قوانين جمهورية مصر العربية ويتم تسويتها أي نزاع ينشأ عن تأويل أو تفسير أو تنفيذ هذه الاتفاقية عن طريق محاكم القاهرة على اختلاف أنواعها ودرجاتها.

2 - حررت هذه الاتفاقية من نسختين بيد كل طرف من الطرفين نسخة منها للعمل بموجبها عند اللزوم.

3 - لم يتم النص على غير ذلك صراحة في هذا العقد، فإن جميع التكاليف والنفقات المتعلقة بإعداد وتنفيذ وأداء هذا العقد، يتحملها الطرف الذي تكبد هذه التكاليف والنفقات.

حرر هذا العقد في نسختين، كل نسخة منها تعد نسخة أصلية.

الطرف الثاني :

..... السيد /
..... صفتة /
..... شركة /

الطرف الأول :

..... السيد /
..... صفتة /
شركة باي سكاي مصر لحلول التكنولوجيا

توقيع

توقيع

6 - أن ينوه الطرف الثاني في موضعه على: جديمية أن يقوم العميل بإدخال بيانات سليمه عند استخدام الخدمة المقصدة من قبل الطرف الثاني، وفي حالة اشتغال الطرف الاول وجود بيانات غير سليمه يكون له الحق في رفض تقديم الخدمة منذ البداية او رد مبلغ العمليه في حال إنعامها في نفس الرقم الذي سبق استخدامها؛ ولا يتحمل الطرف الاول اي مسئوليه عن هذا الإلغاء.

7 - فيما يتعلق بعمليات الشراء والتي تنشأ من استخدام بطاقة الـ (Corporate) والتي تحمل علامة VISA & MasterCard ، يتحمل الطرف الثاني المسؤولية عن استخدامها في حالة الارتداد من التحصيل وانقضاء فترة الـ (Chargeback).

8 - في حالة إلغاء هذه العمليات أو الغاء التعاقد ويلزم الطرف الثاني بالتعاون التام مع الطرف الاول في هذا الشأن.

9 - يتحمل الطرف الثاني جميع الخسائر الناشئة عن حالات الاعتراض (Chargeback) التي تنشأ نتيجة استخدام الخدمة في حالة خسارة الطرف الثاني لتلك الحركات وانقضاء فترة الاعتراض فيما لفواتي الجهات الدولية.

10 - يلتزم الطرف الثاني ان المموال التي يحصلها من خلال الصفة الخاصة به على شبكة الانترنت شامة ضريبة القيمة المضافة واى ضرائب اخرى خاصة بنشاط عمله وإن الطرف الاول غير مسؤؤل نهائياً عن اي ضرائب خاصة بالمموال التي يحصلها الطرف الثاني حيث أن شفاط الطرف الاول لا يتجاوز سهيل معمالت الدفع الإلكتروني.

11 - يلتزم الطرف الثاني بتنفيذ اي قوانين تستجد من جانب الدولة او البنك المركزي المصري او الجهات الدولية.

12 - لا يجوز بأى حال من الأحوال أن يعتريض الطرف الثاني على عملية ما نيابة عن حامل البطاقة.

13 - يلتزم الطرف الثاني بعرض العلامات المميزة الخاصة ببطاقة ماستر كارد وفيرا وشركة باي سكاي بصورة واضحة من خلال الموقع الإلكتروني او تطبيق الهاتف الخاص به.

14 - يلتزم الطرف الثاني بالاحتفاظ بالمستندات الدالة على الدركة لمدة لا تقل عن ثمانية عشر شهراً من تاريخ تقديم الخدمة من قبل الطرف الثاني وفقاً لقواعد المنظمة لذلك من الجهات الدولية على ان تتضمن هذه المستندات رقم البطاقة الائتمانية، رقم الموافقة، تاريخ الحركة، المبلغ، طبيعة الخدمة، اسم طالب الخدمة، رقم البطاقة القومية لطالب الخدمة ونسخة من البريد الإلكتروني المرسل للعميل بعد إتمام عملية السداد بنجاح.

15 - يحق للطرف الاول التحفظ والخاص من حساب الطرف الثاني لدى الطرف الاول في حالة إشتغاله بأية عمارات مشتبه فيها أو محل شك وبعثير هذا التحفظ ضماناً للطرف الاول لتفعيله وتسويقه اى منازعات أو مسائل لای اعتراضات أو زراعات أو خسائر ناتجة او قد تنتهي على تلك المعاملات او إنعامها بطرق مختلفة لتلك الإنفاقية، ويتحمل الطرف الثاني وبكونه مسؤولاً مسؤولية كاملة عن اي خسائر قد تترتب عن عدم إتباع او درء هذه الإنفاقية او اية تعليمات او مستندات اخرى يكون الطرف الاول قد أرسلها الى الطرف الثاني.

16 - عدم تسليم بضائع خارج الحدود السياسية لجمهورية مصر العربية.

17 - يتعين على الطرف الثاني أن :

- يتوافق مع مقاييس العمل الدولية دائمآ
- عدم انتقال العلامة التجارية (فيرا، ماستر كارد، باي سكاي) بأى شكل خارج نطاق العمل.

البند الثامن : التزامات الطرف الأول

1 - توفير الخدمة - موضوع هذه الاتفاقية - إلى الطرف الثاني بطريقه فعالة وذات كفاءة عالية بكل ما لديه من إمكانيات.

2 - يلتزم الطرف الأول أن ينطلي إلى حساب الطرف الثاني كافة المبالغ المسددة من عملائه حاملي بطاقات الفيرا أو الماستر كارد سواء ثمت هذه العمليات من خلال الصفة الخاصة بالطرف الثاني على شبكة الانترنت او تطبيقات الهاتف المحمول الخاص به وذلك بعد دفع العمولة المحددة ومصاريف التدوير على رقم الحساب المتفق عليه مسبقاً.

3 - يلتزم الطرف الأول بالقيام بتحويل للأموال المحصلة كما هو وارد بالبند الثالث.

4 - يلتزم الطرف الأول بأية تعليمات تصدر من قبل البنك المركزي المصري أو من قبل الهيئات الدولية أو المحلية التي يخضع لها بنك التحصيل الذي يتم التعامل من خلاله.

5 - يلتزم الطرف الأول تقديم خدمات الدعم الفني للطرف الثاني في حالة وجود مشاكل أو أعطال بالصفحة الإلكترونية للبرنامج.

6 - يلتزم الطرف الأول بتوقيت البيانات والوسائل ال تمامه التي تمكّن الطرف الثاني من مراجعة الحركات اليومية للمعاملات.

7 - يلتزم الطرف الأول بالتأكد من أن الخدمة متاحة للعملاء في خلال ال 24 ساعة يومياً إلا في حالة توقف طرف القاهرة أو انقطاع خدمة الإنترنت على مستوى الجمهورية لسبب غير راجع لطرف الأول أو بنك التحصيل .

8 - في حالة حدوث أي تعديلات فنية على البرنامج أو تطبيقاته سيقوم الطرف الثاني بإخطار الطرف الأول بهذه التعديلات في الوقت المناسب على أن لا تسبب هذه التعديلات في توقف الخدمة المقصدة إلا عند الضرورة الفصوى.